الإجابة النموذجية:

الإجابة عن السؤال الاول (10 نقاط):

تُعرف اقتصاديات التنمية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يُركز على دراسة العوامل والتنظيمات والسياسات التي تُؤثر على النمو والتنمية في الاقتصادات النامية. يهدف هذا المجال إلى تحسين نوعية الحياة، من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يتضمن مختلف القطاعات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الصناعة والزراعة.(02 نقاط)

تعريف صندوق النقد الدولي: بأنه: "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء."(03 نقاط)

تعريف البنك الدولي: المؤسسة الإقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسة تنمية الاستثمارات وسياسات الاصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، ويعتمد في تمويله على الإقتراض من أسواق المال".(03 نقاط)

الإجابة عن السؤال الثاني: (12 نقطة)

حلّل أثر المؤسسات المالية الدولية على سيادة الدول، مع تقديم أمثلة توضيحية.

صنوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) هما مؤسستان ماليتان دوليتان تلعبان أدوارًا أساسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. والغرض الأساسي منه هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي ودعم تنمية البلدان الأعضاء. ومع ذلك ، هناك أيضًا مخاوف وانتقادات حول تأثير ذلك على البلدان الثالثة. يعتبر العراق من الدول الثالثة. لديها قروض من هاتين المؤسستين ، لذلك يجب أن تدرس بعناية هذه الشروط التي لا تخدم جميع فئات الشعب العراقي. أثيرت بعض المخاطر المحتملة بشأن هذه القروض:

1. التأثير على السياسة المحلية: يمارس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نفوذاً كبيراً على السياسات الاقتصادية للبلدان المتلقية. تم انتقاد التأثير لتقويض السيادة الوطنية وعمليات صنع القرار الديمقراطية. يجادل النقاد بأن هذه المؤسسات تعطي الأولوية للسياسات الموجهة نحو السوق والتي لا

تتوافق دائمًا مع الاحتياجات الاجتماعية والتنموية للبلد. يمكن أن يؤدي هذا التحكم إلى فقدان السيطرة على السياسة الاقتصادية وإعاقة السعي وراء استراتيجيات التنمية البديلة.(03 نقاط)

2. عبء الديون: يمكن أن تؤدي القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى زيادة عبء ديون البلدان المتلقية. قد تكون هناك حاجة إلى قروض للتعامل مع أزمة اقتصادية وشيكة. ومع ذلك ، يمكن أن تؤدي التزامات لسداد الدين إلى إجهاد الميزانيات الحكومية وتحويل الموارد عن الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. في بعض الحالات ، قد تجد البلدان نفسها في دائرة الاقتراض المتكرر لسداد الديون القائمة ، مما يؤدي إلى أزمات الديون وعدم الاستقرار الاقتصادي المحتمل.(03 نقاط)

3. برامج الشرطية والتكيف الهيكلي: عندما يقدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية للبلدان المحتاجة ، فإنه يفرض شروطاً على القروض المعروفة باسم المشروطية. عادة ما تتطلب مثل هذه المواقف من البلدان المتلقية تنفيذ إصلاحات اقتصادية محددة ، مثل خفض الإنفاق الحكومي ، وتحرير الأسواق ، أو تنفيذ تدابير التقشف. يجادل النقاد بأن الشروط القاسية لصندوق النقد الدولي يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على البلدان الثالثة ، بما في ذلك تفاقم الفقر ، وخفض الإنفاق الاجتماعي ، وإضعاف الصناعات المحلية.(03 نقاط)

4. عدم المساواة والتهميش: يجادل البعض بأن السياسات التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. برامج التكيف الهيكلي ، على سبيل المثال ، اتُهمت بأنها تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة والمهمشة ، لأنها غالبًا ما تنطوي على تخفيضات في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والإعانات. بالإضافة إلى ذلك ، يدعي النقاد أن عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات تفتقر إلى الشفافية والشمولية ، مما يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الاقتصادات المهيمنة.(03 نقاط)